**الإجابة النموذجية لمقياس السياسة المقارنة "2"، لطلبة السنة ثالثة ليسانس، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، السداسي الثاني من السنة الجامعية 2026/2025، الأستاذ: فضيل مزاري**

**مقدمة:** شهد نظام الحكم في السودان مجموعة من الأزمات المركبة، التي يتداخل فيها: العامل السياسي مع العسكري مع الإثني مع الاقتصادي وحتى مع العامل الدولي، إلاّ أنّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي السمة الطاغية على المشهد السوسيو سياسي، الذي يعتبر العامل القاعدي في كل الأزمات التي تعيشها السودان منذ الانقلاب العسكري الذي قاده "النميري" سنة 1969، من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن تفسير ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية في السودان؟ وما هي العوامل السوسيو تاريخية والسياسية المتحكمة فيها؟**

**الفرضية:** ترتبط الأزمة السياسية السودانية بضعف مؤشرات التحديث السياسي بما جعل نظام الحكم عاجز عن احتواء الأزمات التي تعيشها الدولة ونظام الحكم فيها. (03)

**المحور الأول: الأصول التاريخية للأزمة السياسية السودانية**

يتميز المجتمع السوداني بتنوع التركيبة الإثنية والدينية، ونظراً لضعف القدرات الوظيفية لنظام الحكم في السودان منذ الاستقلال سنة 1956، أدى هذا التنوع إلى حدوث انقسامات حادة داخل النسيج الاجتماعي السوداني، لا سيما مع ضعف العدالة التوزيعية وانخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية وانتشار الفساد في مفاصل الدولة السياسية والادارية، الأمر الذي أدى إلى بروز مظاهر الصراع الاثني والطائفي، كما أن الاحتجاجات أصبحت متواترة تنتشر في أغلب مناطق الدولة. فضعف كفاءة نظام الحكم مع التصدعات الاجتماعية التي عرفتها السودان منذ منتصف القرن العشرين تعتبر اليوم أهم العوامل المتحكمة في أزمة الدولة ونظام الحكم في السودان.

إن الانتشار الواسع للفقر، وانخفاض معدلات التنمية البشرية، وكذا مظاهر انعدام الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي هي في النهاية نتيجة لإخفاقات النخب السياسية السودانية في بناء الدولة من جهة، وفي تأسيس لنظام حكم يضمن التداول على السلطة بين مختلف الفرقاء السياسيين؛ كما أن النخب السياسية بتأسيسها لأحزاب اثنية وطائفية عمّقت من الانقسامات الاجتماعية. لا سيما بعد الانقلاب العسكري الذي قاده عمر البشير سنة 1989، والذي أدى لوصول الإسلاميين إلى السلطة، بما دفع مباشرة المكون المسيحي السوداني للمطالبة بالاستقلال، والنتيجة كانت حرب أهلية دموية أدّت إلى تفكيك السودان، وبروز دولة جنوب السودان المتأزمة.

تعتبر أزمة الدولة ونظام الحكم في السودان اليوم نتيجة لمسار طويل من الإخفاقات لخيارات النخب السياسية، التي فشلت بشكل كبير في التأسيس لنظام حكم يضمن الحفاظ على الدولة ككيان سياسي له أبعاده السوسيو تاريخية والثقافية الخاصة به، مع ضمان التداول على السلطة واحترام حقوق الأقليات وتأمين حقها في المشاركة السياسية، لا سيما فيما يتعلق بالمناصب التنفيذية على مستوى الحكومة والجهاز الإداري.

اعتمدت السودان النظام الفيدرالي سنة 1991 في المرسوم الدستوري الرابع، كآلية لإدارة التنوع الاثني والطائفي، إلاّ أن هذا المسعى فشل رغم نجاحه في العديد من الدول، وبالأخص هولندا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. لأن التجربة الفدرالية في السودان كانت تحتاج إلى وعي سياسي للنخب السياسية على المستوى المحلي والمركزي، باعتبار الفيدرالية آلية مؤسساتية تضمن مشاركة مختلف المكونات في إدارة الدولة، كما أن الفساد وسوء توزيع الثروة مع التخلف الاقتصادي المزمن وضعف مؤشرات الشفافية والعدالة الاجتماعية كلها عوامل أثرت على نجاح تجربة الفيدرالية، الأمر الذي أبقى مؤشر النزاعات وعدم الاستقرار السياسي هو الأبرز في المشهد السياسي السوداني. (05)

**المحور الثاني: الإطار التفسيري لأزمة الدولة ونظام الحكم في السودان**

تقتضي عملية تفسير الأزمة المركبة التي تعيشها السودان اليوم استدعاء أحد المقاربات النظرية التي تعطي تفسيراً علمياً للظاهرة السياسية، وفي هذا الصدد يتيح لنا حقل السياسة المقارنة مدخل الأزمات لـ (لوسيان باي) باعتباره أهم المداخل النظرية لتفكيك ظاهرة الفشل المستديم في عملية بناء الدولة ونظام الحكم في السودان، وبهذا يمكن التطرق إلى أهم الأزمات التي يشير لها هذا الاقتراب، واسقاطها على دولة السودان، وهذا على النحو التالي:

**1- أزمة الهوية:** يعتبر التأسيس لهوية جامعة من بين أهم التحديات التي واجهت الدول الحديثة، لا سيما تلك التي تأخرت في انتهاج مسار للتحديث الاجتماعي يفضي إلى توحيد أفراد المجتمع تحت هوية الدولة بدل الهويات الفرعية الاثنية والطائفية، وهذا يحتاج إلى جهود كبيرة على مستوى سياسات الهوية، والاعلام والمدرسة العمومية، والنشاطات الجمعوية وغيرها من الآليات التي تعزز الهوية الوطنية، وتعمل على إذابة الهويات الفرعية في هوية الدولة الجامعة، أو على الأقل تخفيف حدة الولاءات الفرعية وتقوية هوية الدولة.

تعتبر السودان من الدول التي فشلت في هذا المسار، فرغم تاريخها السياسي الثري إلاّ أنّ النخب السياسية عجزت عن تقوية هوية الدولة على حساب الهويات الفرعية، بل أن الأحزاب السياسية التي تأسست على شكل اثني وطائفي عمّقت من الانقسامات المجتمعية، وعززت الهويات الفرعية على حساب هوية الدولة، وبالتالي برزت الحروب الأهلية في جنوب السودان، ودارفور، وكردوفان. من هنا يمكن القول أنّ السودان تعرف أزمة هوية عميقة تقتضي عملية بناء الدولة معالجة هذه الأزمة بشكل حاسم، وهذا بدوره يحتاج إلى تكاتف الجهود بين مختلف المكونات السياسية.

**2- أزمة الشرعية:** تعبّر الشرعية السياسية عن تمتع نظام الحكم بقدر عالٍ من الرضى الاجتماعي، وهذا يقتضي أن تأتي النخب الحاكمة عبر القواعد الدستورية المعتمدة في البلاد، كما تقتضي توفر قدر من الكفاءة الوظيفية للجهاز التنفيذي؛ عرفت السودان منذ الاستقلال ثلاث انقلابات عسكرية، الأول قاده النميري سنة 1969، والثاني قاده عمر البشير سنة 1989، والثالث قاده عبد الفتاح البرهان على حكومة عبد الله حمدوك سنة 2021، وهذا بدوره أسس لأزمة حكم عميقة، وأدى إلى بروز ديكتاتوريات فاشلة في إدارة الدولة، فمثلاً: التحالف بين قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان

وقائد قوات الدعم السريع ضد حكومة عبد الله حمدوك انتهى بحرب أهلية طاحنة، وعليه يمكن القول، أن المؤسسة العسكرية السودانية ساهمت بشكل كبير في افشال بناء الدولة ونظام الحكم. ففي الوقت التي ساهمت المؤسسة العسكرية في بناء الدولة وتعزيز مؤسسات الحكم فيها في الكثير من الدول، عملت قيادة الجيش السوداني على افشال تجارب الحكم المدني وافشال الدولة والتورط في الحروب الأهلية، التي مزقت النسيج الاجتماعي السوداني، وأدّت إلى تفكيك الجغرافيا السودانية إلى دولتين.

**3- أزمة المشاركة:** تعبّر المشاركة السياسية عن وجود آليات مؤسساتية ودستورية لمشاركة المواطنين في عملية الحكم، وهذا يكون عن طريق وجود دستور ديمقراطي وقانون انتخابات ونظام حزبي معاصر، مع التأكيد على نزاهة الانتخابات، وتكافؤ الفرص في الحصول على الوظائف السامية في الجهاز الحكومي والإداري. تعاني السودان من أزمة عميقة في المشاركة السياسية، لأن نظم الحكم المتعاقبة عليها جاءت عن طريق انقلابات عسكرية، وما الدساتير والقوانين إلى شكلاً من أشكال ديمقراطية الواجهة، وتزييف الحقائق السياسية، وغطاء عن الفساد والإخفاق السياسي والتنموي لنظام الحكم.

**4- أزمة التغلغل:** تعبّر هذه الأزمة عن ضعف سيطرة السلطة المركزية على مختلف أقاليم البلاد، بحيث تخضع أجزاء من الإقليم لسيطرة قوات أخرى مناوئة للسلطة المركزية، بما يعني أن السلطة المركزية لم تتمكن من احتكار القوة بشكل كامل. والسودان تعاني أيضاً من ضعف كبير في القدرة على التغلغل نظراً لحدّة الانقسامات الاجتماعية، وبروز الجماعات المسلحة في العديد من أقاليم البلاد، ويعتبر تشكل القوات المسلحة من فصيلين (قيادة الجيش وقيادة الدعم السريع) صورة جلية لهذا التخلف المزمن الذي تعانيه السودان منذ عقود.

**5- أزمة التوزيع:** تعتبر العدالة التوزيعية من بين أهم مؤشرات كفاءة نظام الحكم في البلاد، وهذا لا يقتصر فقط على السلع والخدمات، بل يشمل أيضاً تكافؤ الفرص في الحصول على المناصب السياسية والادارية؛ تتميز السودان بضعف كبير في مؤشر العدالة التوزيعية بين مختلف مكونات الشعب السوداني، فنظام الحكم ينخره الفساد، والحكومة تعاني من ضعف عميق في الأداء الوظيفي، الأمر الذي فجّر الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من أقاليم البلاد. (10)

**الخاتمة:** في الأخير يمكن القول أن السودان تعاني من أزمة مركبة نتيجة تراكمات سياسية واجتماعية واثنية وثقافية واقتصادية، وهذا كله نتيجة لمسار طويل من الإخفاق السياسي والاقتصادي؛ فالحروب ومظاهر عدم الاستقرار وتفكك الدولة هي نتيجة للفشل في التأسيس السياسي للدولة، والعجز عن بناء نظام ديمقراطي يضمن مشاركة المواطنين السودانيين في إدارة نظام الحكم، وإذا كانت الفيدرالية أحد أهم الحلول إلاّ أن فشلها هو أيضاً ناتج عن ضعف مؤسسات الدولة، لا سيما الجهاز الحكومي. (02)